تأثير جائحة كورونا على التعليم الجامعي

عبدالرزاق الدليمي
Abedd2005@gmail.com

انتشر مرض فايروس التاجي الجديد (كورونا) بسرعة في جميع أنحاء العالم ، مما تسبب بحجز مليارات من الأشخاص في بيوتهم سيما بعد ما أعلنت منظمة الصحة العالمية أن وباء الفايروس التاجي ارتقى الى مستوى الجائحة. وقد اصاب الهلع والقلق المتزايد بشأن الجائحة كل القطاعات ومنها التعليم ، حيث قامت اعداد متزايدة من الجامعات في جميع أنحاء العالم بتأجيل أو إلغاء جميع الفعاليات والانشطة التي كانت تنفذ في الحرم الجامعي مثل ورش العمل والمؤتمرات والفعاليات الرياضية والأنشطة الأخرى. واتخذت الجامعات تدابير مكثفة لمنع وحماية جميع الطلاب والموظفين من الاصابة بهذا المرض شديد العدوى. واضطر أعضاء هيئة التدريس بالفعل في الانتقال من التعليم وجها لوجه إلى منصات التدريس عبر الإنترنت.

ولغرض مواجهة الجائحة أعلنت العديد من البلدان إغلاق الصالات الرياضية والمتاحف ودور السينما وحمامات السباحة والأماكن ذات التجمعات الكبيرة ، بما في ذلك المؤسسات التعليمية ، لمحاربة هذا العدو غير المرئي. أشارت الأدلة الأولية إلى احتمال أن المسنين هم الاكثر احتمالا للاصابة وأن الأطفال أقل عرضة للإصابة بالفايروس . دفعت الجهود المبذولة للحد من انتشار فايروس COVID-19ب ين السكان الأصغر سنا والبالغين إلى إغلاق المدارس والكليات والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى على نطاق واسع في العديد من البلدان. حتى 25مارس 2020أغلقت اكثر من 150دولة المدارس والمؤسسات التعليمية على الصعيد الوطني ، مما أثر على الوضع التعليمي لأكثر من 80من الطلاب في العالم. كما نفذت العديد من البلدان عمليات إغلاق المدارس على الصعيد الوطني.

التحديات

تواجه الجامعات في جميع أنحاء العالم عدد من التحديات بسبب تفشي :كورونا نشير الى ابرزها:

اولا:التحول من التعليم وجها لوجه الى الإنترنت

بداية كان العديد من المعلمين والطلاب جميع أنحاء العالم متحمسين للانتقال إلى التسليم بالتعليم عبر الإنترنت. بدأت الجامعات بالفعل في إعداد خطط الدروس للتدريس عبر الإنترنت لطلابها سيما وان التدريس عبر الإنترنت ليس طريقة جديدة في اغلب الجامعات الجيدة حيث يحصل العديد من أعضاء هيئة التدريس على التدريب لاستخدام منصات التعلم عبر الإنترنت إما كوسيلة التدريس الوحيدة أو كإضافة للتدريس وجهًا لوجه. ومع ذلك ، هناك دائمًا احتمال ألا يتمكن بعض أعضاء هيئة التدريس غير المتمرسين بالتكنولوجيا من التأقلم و آثار هذا الانتقال في التدريس عبر الإنترنت كثير من ألاسئلة لأعضاء هيئة التدريس حول قدرتهم على التعامل مع التكنولوجيا الحالية. علاوة على ذلك فقد فرضت هذه الحالة الاستثنائية طلب كبير على أجهزة الكمبيوتر ومعدات تكنولوجيا المعلومات الآن من الآباء والأطفال والأقارب الذين يتعين عليهم العمل من المنزل. وبالتالي اصبح العمل في المنزل مهمة صعبة لأعضاء هيئة التدريس. يضاف الى ذلك ان العديد من الجامعات لا تمتلك ما يكفي من البنية التحتية أو الموارد لتسهيل التدريس عبر الإنترنت بشكل فوري ناهيك عن اعداد لا يستهان بها من الطلاب قد لا يمتلكون أجهزة الكمبيوتر المحمولة والاتصال بالإنترنت في المنزل... وهنا يطرح سؤال مهم نفسه وهو:هل من الممكن تدريس المواد العملية والمختبرية ودورات الموسيقى والفنون عبر الإنترنت؟ ماذا سيحدث لطلاب الكليات الطبية والصيدلة والهندسة الذين لا يمكن تدريس اغلب موادهم عبر الإنترنت؟ لذا تعد جودة التعليم عبر الإنترنت قضية حاسمة تحتاج إلى الاهتمام المناسب بها.

ثانيا:التقدير والتقييم

قامت العديد من الجامعات بتعليق أو تغيير آلية امتحانات نهاية الفصل الدراسي الثاني، في حين سيستمر التقييم المستمر مع الفصول عبر الإنترنت.ان الانتقال من التدريس وجهًا لوجه إلى الإنترنت له تأثير خطير على التقييمات والتقييم. على الرغم من ان استخدام التكنولوجيا كان في وقت سابق يدعم التدريس والتعلم ، إلا أن جانب التقييم غالبًا ما يكون فيه ضعيفًا. ذلك لان تطبيق التقييمات على تلك الدورات التدريبية المصممة للتعلم وجهاً لوجه مهمة لايمكن تطبيقها على التعليم عبر الانترنيت. فلا الطلاب ، ولا أعضاء هيئة التدريس ، ينجحون في إدارة المهام والمشروعات البارزة والتقييمات المستمرة الأخرى. لذلك يجب على أعضاء هيئة التدريس تغيير أنواع التقييم لتناسب وضع الاتصال بالإنترنت. كما من الصعب مراقبة كيفية التعامل مع الامتحانات عبر الإنترنت والتأكد من عدم غش الطلاب أثناءاجرائها عبر الإنترنت. مرة أخرى ، لا يمكن إجراء الاختبارات العملية واختبارات الأداء عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك ، سيعاني الطلاب الذين ليس لديهم اتصال بالإنترنت من اشكاليات واضحة أثناء المشاركة في عملية التقييم ، مما سيؤثر سلبًا على معدلات درجاتهم .

ثالثا:الطلاب الوافدين

هناك العديد من الطلاب الوافدين الذين يدرسون في الجامعات والذين لا يستطيعون السفر إلى منازلهم في هذه الظروف الحرجة. بينما تغلق الجامعات الحرم الجامعي ، لذلك من المهم الانتباة الى وجود اعداد مهمة من الطلاب ليس لديهم أي مرافق إقامة مناسبة خارج تلك الحرم الجامعي .. لقد أصبح تحديًا كبيرًا للمسؤلين في الجامعات لضمان توفير الطعام والسكن لملائم وضمان السلامة لهؤلاء الطلاب الوافدين.ونضيف الى ذلك ان هؤلاء الطلاب يحتاجون أيضًا إلى النصيحة الوقائية المناسبة لحماية أنفسهم من أي اتصال بين شخصين والعيش في عزلة ذاتية حتى يصبح الوضع طبيعيًا. كما قد يؤدي تمديد الإقامة بسبب تأجيل الامتحانات إلى مشكلة مالية. كما ان الطلاب الذين ينجحون في العودة إلى منازلهم سيقلقون من أن دراستهم ستُقطع.

اما في المنزل ، فقد لا يتوفر لدى العديد من الطلاب الامكانات مثل الكتب وأجهزة الكمبيوتر واتصال إنترنت عالي السرعة، قد يؤثر الاختلال الناجم عن CO-VID-19على استمرار قبول الطلاب الدوليين للسنوات القادمة .

رابعا:القيود المفروضة على السفر

خلقت جائحة COVID-19 فوضى عالمية لشركات الطيران. حيث اغلقت الدول في جميع أنحاء العالم الحدود الدولية للتخفيف من تفشي المرض.لذلك نصحت إدارات الجامعة تدريسيها بتأجيل سفراتهم ، حتى العودة إلى الحياة الطبيعية ، والمشاركة في أي نشاط يتطلب منهم السفر إلى الخارج من الواضح أن العديد من المدرسين دفعوا بالفعل رسوم تسجيل المؤتمرات وتذاكر الطيران منهم او من أموال جامعية أخرى.وهذا ما أدى إلى حالة من الارتباك بين التدريسين أثناء تعاملهم مع مثل هذه الحالات. لقد طلبت الجامعات في جميع أنحاء العالم من الطلاب الدوليين عدم السفر إلى الخارج ومواصلة دراساتهم في المجمعات السكنية للطلبة الوافدين. لتجنيب أنفسهم خطر الإصابة.

خامسا:الصحة النفسية

أدى تفشي COVID-19إلى تعطيل حياة اعداد هائلة من الناس في جميع أنحاء العالم. حيث خلقت الزيادة السريعة من الحالات المصابة في جميع أنحاء العالم شعورا بالاحباط وعدم اليقين والقلق بشأن ما سيحدث لاحقا. وايضا مستوى هائل من الضغط بين طلاب الجامعات ، وقد يؤدي هذا الضغط إلى آثار غير مرغوبة على التعلم والصحة النفسية للطلاب. سيما الطلاب الأجانب الذين يبقون بعيدًا عن منازلهم الذين يزداد قلقهم على صحتهم وسلامتهم وتعليمهم والمخاوف بشأن اوضاع أسرهم. كما يشعر الطلاب الذين تمكنوا من العودة إلى منازلهم بالقلق من عدم قدرتهم على العودة إلى جامعاتهم لاكمال دراستهم.

وهنا لابد من ان نطرح عدد من الأسئلة: هل ستتخذ الجامعات تدابير استباقية لدعم الصحة العقلية ومراعاة الجوانب النفسية للطلاب؟وهل لدى الجامعات مستشارين مدربين علميا ومهنيًا يمكنهم فهم طبيعة الاوضاع النفسية لهؤلاء الطلاب؟ ويسود اعتقاد لدى كثير من المعنيين بالتعليم من ان لوباء COVID-19تأثير خطير على خريجي الجامعات لهذا العام. كونهم عانوا من انقطاعات كبيرة في التدريس والتقييم في الجزء الأخير من دراستهم، مع احتمال أن يتخرجوا متأخرين بسبب الاشكاليات في الامتحان النهائي.

علاوة على ذلك ، سيواجه الخريجون التحديات الشديدة في عدم وجود فرص للتعيين نتيجة للركود العالمي الناجم عن أزمة COVID-19.

خطوات مطلوبة من الجامعات

اولا:يجب على الجامعات إنشاء فريق عمل للتخطيط والتعامل مع الأزمة لمواجهة تداعيات COVID-19. ويجب أن تضم فرقة العمل أعضاء من مختلف الاختصاصات و المجالات داخل الجامعة مثل الأكاديميين ، والموارد البشرية ، وإدارة المرافق ، والوحدات الصحية ، وشؤون الطلاب ، وخدمات التسجيل ، والأعضاء الآخرين ذوي الصلة. كما ينبغي أن تجتمع فرقة العمل بشكل دوري مع مختلف اللجان الفرعية المشكلة لمنع او الحد من تفشي المرض وان تبادر الى اتخاذ القرارات المستنيرة التي تتماشى مع تطور الوضع.

ثانيا:نظرًا لاستمرار حالات الاصابة ب COVID-19في جميع أنحاء العالم ، ربما يجب على الجامعات إلغاء أو تأجيل جميع الأحداث والرياضات وورش العمل والمؤتمرات والأنشطة الأخرى لفترة غير محددة من الوقت. كما يجب عليهم تجنب أو إعادة جدولة الاجتماعات التي تنطوي على أعداد كبيرة من الموظفين أو الطلاب ما لم يكن ذلك مبررا. ويمكن الاستعاضة عن الاجتماعات الفعلية ، بمحاولة إجراء اجتماعات Zoom.

ثالثا:يبدو ان الوقت مناسب لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين للتعلم من هذا الموقف الحرج والتغلب على هذه التحديات. ويجب استثمار التعلم عبر الإنترنت باعتباره فرصة أكبر لمواجهة هذه الأزمة مقرين حقيقة كون الطلاب شباب وحيويون ، وهم قادرون على التعلم عبر الإنترنت. كما يمكن للكلية تحفيز العقول الشابة وجذبهم إلى المشاركة النشطة في عمليات التعليم . ويجب على ادارة الجامعة تشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على ادامة عمليات الاتصال من خلال الإنترنت أو أي منصة لوسائل التواصل الاجتماعي والمضي قدمًا معًا خلال هذه الفترة العصيبة للغاية. كما يجب على الجامعات تشجيع الطلاب على التعليم وتنظيم الدورات والخدمات الأخرى بالتنسيق عبر الإنترنت لدعم استمرارية الانشطة الأكاديمية ... ويجب تنظيم برنامج التدريب بأسرع ما يمكن لأعضاء هيئة التدريس للتعامل مع منصة التعلم عبر الإنترنت. ان المرحلة القريبة القادمة ستكون بمثابة تجربة لقوة هذه الجامعات في جميع أنحاء العالم لتحديث بنيتها التحتية التقنية وجعل الإنترنت جانبًا أساسيًا للتعليم والتعلم.

□ استاذ دكتور

إدارة الموارد في زمن التحديات

حسن طه العزاوي
بلجيكا

من المرجح ان تجري انتخابات مبكره في العراق بداية العام المقبل حسب مايشاع في الاروقه السياسيه ، وهو الأمر الملح اللذي كان يطالب به شباب التظاهرات واللتي انطلقت في اكتوبر العام الماضي وبعد استقاله الحكومه دخل العراق بمنحنى اقتصادي خطير بسبب تداعيات انخفاض اسعار النفط ، حيث يطالب الحراك باستبعاد كافة المسؤولين في الحكومات السابقه وكذلك ممثلي كافة المؤسسات التي ساندت بيئة الفساد السياسي والاقتصادي خلال الفترة الماضية، قبل إجراء أي انتخابات ..

وإذا أُجريت الانتخابات البرلمانية في الوقت المزمع لها ، فإن من سيفوز فيها بمنصب رئاسة الحكومه تنتظره أجندة متخمة على الصعيد الاقتصادي، لتلبي الطموح العالي للحراك الشعبي ، وكذلك انتشال الاقتصاد من معضلاته المزمنة ..

ويلاحظ أن حكومة عبد المهدي المستقيله كانت تحاول ان تجد حلول تقلل من شده التظاهرات وتحقيق بعض المطالب لكن وضع البلد الاقتصادي يقف بالحيلوله دون ذلك ،كذلك ماسبقتها من احتلال داعش لمساحات واسعه وقطع الطرق البريه والسيطره على بعض منابع النفط سبب ذلك ضغطاً اضافياً على الاقتصاد ولازالت تداعياتها قائمة، بتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العراقي

تحدي الهوية الاقتصادية

لايزال الاقتصاد العراقي يسيطر عليه القطاع العام بشكل كبير، وتديره الحكومة، في وقت انتقلت معظم دول العالم إلى ما يسمى اقتصاد السوق، وهو ما يسمح للقطاع الخاص بمساحة أكبر في قيادة النشاط الاقتصادي، على حساب تراجع الدور الحكومي .

والتحدي هنا، أن معظم التجارب بالدول النامية، ومن بينها الدول العربية، خاضت تجارب سيئة في هذا المضمار، فلم تكن هناك فترة انتقالية كافية لتأهيل القطاع الخاص ، من حيث القدرات التمويلية واستيعاب النواحي الفنية، ولم يتم توجيه القطاع الخاص لأجندة تنمية وطنية .

فالحاصل أن التجارب أفضت إلى تركيز القطاع الخاص على الربح السريع، فتركزت أنشطته على التجارة والاعتماد على الاستيراد، وتوقفت حركة التصنيع، ولم يتم تطويرها، وكذلك التكنولوجيا لم يتم توطينها أو تطويرها .

وبالتالي أصبحت هذه الاقتصاديات مجرد أسواق لمنتجات الدول المتقدمة والصاعدة على السواء، وهو ماسبب انتكاسه في الصناعه والزراعه في السنوات السابقه اذ اصبح العراق بلد مستهلك وغير منتج واصبح اقتصاده مرهون بتداعيات اسعار النفط وبحسب كمية العرض والطلب ، وبالتالي فالتحدي هو أن يحمل رئيس الوزارة الحالي والقادم اقتصاد بلاده إلى تجربة ناجحة إلى اقتصاد السوق، تعظم فيها التنمية، وتبنى فيها التكنولوجيا الوطنية، ويساهم القطاع الخاص بجهود إنتاجية حقيقية بعيداً عن الأنشطة الريعية

نظام اقتصادي

يعد توصيف النظام الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 مدخلاً ضرورياً لتشخيص طبيعة التحول الذي طرأ على هذا النظام، فبعد تجربة استغرقت أكثر من ثلاثة عقود، عاشتها البلاد في ظل نظام اقتصادي ريعي –مركزي قائم على التمركز الشديد للدولة استطاعت الدولة المتحولة في عام 2003توصيف نظامها الاقتصادي الجديد كنظام ريعي –ليبرالي

نصت الفقرة ثانياً من المادة 112من دستور العراق عام 2005على أن تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار. وأكدت المادة ((25من هذا الدستور أن الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفقاً للأسس الاقتصادية الحديثة من أجل ضمان الاستثمار الكامل لموارده وتنوع مصادره وتشجيع وتنمية القطاع الخاص.

أما المادة ((26فقد شددت على أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الأعمال عن نشاط الحكومة. وقد أكدت تلك الفقرات ما يأتي :

السمة الريعية للاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، يعتمد في عائداته النقدية اعتماداً شبه مطلق على »الريع النفطي في غياب أي أنشطة إنتاجية أخرى تسهم في الإيرادات العامة، نتيجة لضعف ومحدودية قاعدة الإنتاج السلعي. ربما يتنافى هذا الأمر مع حقيقة اقتصاد السوق الذي يقتضي أن يكون النشاط الخاص هو مصدر الفائض الاقتصادي .

إن هذا الاعتماد شبه المطلق على الريع الخارجي جعل الدولة تنظر إلى إيرادات النفط بوصفها ريعاً خارجياً مكتسباً تحصل عليه من بيع النفط في الأسواق الخارجية وكأنه هبة خارجية مستمرة ومنتظمة ولا يتولد من العمليات الإنتاجية الداخلية للاقتصاد الوطني، في ظل انعدام الترابطات الإنتاجية بين إنتاج النفط وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى. لذلك فإن الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على إيرادات النفط وبنسبة تتجاوز 95بالمئة من الموازنة العامة. إن استمرار هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي تفسر سبب استمرار الحاجة إلى الدور المركزي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان على الرغم من التوجهات الليبرالية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من مركزية الدولة. والواقع أن الاقتصاد الريعي قد أحدث خللاً في ميزان القوى المجتمعية بين الدولة والمجتمع من خلال استقواء الدولة بمصادر التمويل الريعي وضعف المجتمع، وكلما ضعف اعتماد الدولة على المجتمع، ضعفت مكانة المواطن، وأصبح عبئاً على الدولة التي تقوم بإطعامه وإخضاعه من أجل القبول بالأمر الواقع. يقود هذا الأمر إلى تقوية الحلقة المفرغة بين اعتماد الدولة الكبير على الإيرادات النفطية واعتماد المواطنين الكبير على الدولة

ومن أبرز مظاهر السمة الريعية للاقتصاد العراقي ما يأتي :

أ –هيمنة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلي الإجمالي، التي تجاوزت نسبتها أكثر من 50بالمئة خلال المدة (– 2004 (2017في مقابل تراجع مساهمة الناتج غير النفطي، وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية الذي لم تتجاوز مساهمتهما 5بالمئة لتواصل وتدني وتائر نموهما، وهذا ما عمق الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي

ب –ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب

ت –ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات النفطية تصل في العراق إلى أكثر من 95بالمئة من إجمالي الصادرات

ث –ارتفاع نسبة التضخم مقارنه بدول المنطقه ولاحلول معالجه واضحه .

ج _مؤشر التنمية مازال العراق يحتل المراكز الاخيرة في جداول التنمية والعالمية بنسبة 0.685اذ يحتل العراق المركز 119عالمياً وبنسبه زياده سنويه بالسكان تقدر 2.5 بالمئة ان تدني هذه النسبه يشكل خطر حقيقي على اعاده تنظيم الاقتصاد وانعاشه .

الحلول الممكنة في اعادة الثقة للسوق

يمكن اعاده احياة السوق بعده عوامل فبحسب تصريحات الخبراء الاقتصاديين فان اغلب السيوله النقديه متوفره عند الاهالي دون سيطره الدوله ويمكن تطبيق خطه اوربا وشرق اسيا في السيطره على العمله وطرح عملية التبادل النقدي الرقمي كمثال ناجح "بيتكوين" لكن دون عمولات تخيف المستهلك كذلك يمكن اتباع سياسه كوريا الجنوبيه وسنغافوره في الاستدانه من المواطنين من خلال طرح السندات النفطيه على اعتبار ان المواطن سيتشجع بسبب انخفاض اسعار النفط الحالية ويمكن تقسيم السندات الى جزئين قصيرة الامد 18شهراً وطويلة الامد مع فوائد

ان الدراسة الحالية لنمط تفكير الفرد العراقي تشير الى الرغبه في الدخول لهكذا مجالات استثمارية مضمونه يكون الطرف الاخر فيها الدوله العراقية .

وطبعاً يجب ان لانبتعد عن الحل الذهبي وهو جذب الاستثمارات الخارجيه وقبلها تهيئه البيئه الامنية والبنكية لمزاولة نشاطها ,اذ تعتبر الاستثمارات الخارجيه من اسلم الحلول واسرعها انتاجية كونها ملزمه بتوقيتات وشروط جزائيه كذلك وضع العراق التصنيفي العالمي من خلال سندات المديونه للحكومه العراقية بأحسن حالاته والسندات تزداد قيمتها لغاية 2028اذا يعتبر ذلك خط امان لدخول الاستثمارات الخارجيه .

دعونا ننظر إلى موقفنا الراهن. إننا لا نزال نواجه درجة استثنائية من عدم اليقين فيما يتعلق بعمق هذه الأزمة ومدة بقائها.

غير أنه بات من الواضح بالفعل أن النمو العالمي سيتحول إلى معدلات سالبة حادة في عام 2020 .

والواقع أننا نتوقع أسوأ تداعيات اقتصادية منذ سنوات "الكساد الكبير".

فمنذ ثلاثة أشهر فقط كنا نتوقع معدلات نمو موجبة لدخل الفرد في عام 2020في أكثر من 160من بلداننا الأعضاء. واليوم انقلب هذا العدد رأسا على عقب، فأصبحنا نتوقع تسجيل معدلات نمو سالبة لدخل الفرد في أكثر من 170بلدا هذا العام.

وتنطبق هذه الآفاق السلبية المتوقعة على الاقتصادات الصاعدة والنامية على السواء. فهذه أزمة لا تعرف الحدود. والكل يطاله الضرر.

العالم اصبح يبحث عن استراتيجيات جديده واسواق ناشئه يضخ بها استثماراته كالطاقه والزراعه والصناعه والشريان الاساس النقل

والعراق يعتبر من اهم هذه الاسواق فقط نحتاج لحمله اصلاحية وادارة صحيحه للاقسام ذات الاحتكاك المباشر بالمستثمرين واقصد هنا القطاع المصرفي والمنافذ الحدودية وادارة الاستثمار ودوائرها المتعدده .ولا شك أن عام 2020 سيكون صعبا بدرجة استثنائية. فإذا انحسرت الجائحة في النصف الثاني من العام – لتسمح بتخفيف تدابير الاحتواء تدريجيا وإعادة فتح الاقتصاد – يفترض السيناريو الأساسي الذي وضعناه حدوث تعاف جزئي في عام .2021

□ المركز العراقي الاوربي للتنمية والتطوير

شهق الناس

أينشتاين في الإعلام

ياس خضير البياتي
الامارات

إذا كان الإعلام عموماً يمثل الجهاز العصبي في نقل وانتشار المعلومة إقليمياً وعالمياً، فإن الإعلام العلميً يمثل العقل في الجهاز العصبي لنقل المعلومات، نظراً لأهمية المعلومة لدي القارئ والمستمع في تشكيل وعيه وثقافته، وإشاعة المنهج العلمي في التفكير والإبداع، وبالتالي القدرة على مواجهة الأزمات والمشكلات بفاعلية أكثر، وهو أمر أصبح في الدول المتقدمة ثقافةً شائعةً بين الجمهور، ووظيفة مهمة لوسائل الإعلام في نشر الثقافة العلميّة والتكنولوجيا وتبسيطهما على نطاق واسع، وتقديمهما بصورة جذابة مشوقة وسهلة، لإثارة حب العلم، الذي يغذّي خيالهم ويفجر طاقاتهم الإبداعية. فالإعلام العلمي ليس رفاهيةً، بل مطلباً علمياً لتنظيم التواصل والعمل بدون أخطاء، لبناء مجتمع علمي بعيداً عن العشوائية الإعلامية التي قد تصيب، ولكنها قد تخطئ أيضاً.

لا يزال الحديث حول تأثير الثورة العلمية على البيئة والفكر والحياة البشرية مستمراً، والجدل حول نعَم العلم ونقَمه متصلاً؛ ولكن الكل على الأرجح متفق مع المفكر الأمريكي (ألفين توفلر) في كتابه الشهير (صدمة المستقبل)، أن العلوم والتقنية قد تحولت إلى أداة لقلع الكثير من الأسس القديمة والتقليدية السائدة في المجتمع البشري، وإعادة تشكيلها وفقَ مفاهيمَ ومنظومات جديدة، من خلال إعلام علمي يؤدّي إلى التواصل المستمر بين الحرَكة العلمية وعامة الجمهور.

والإعلام العلمي هو إعلام متخصص في مادته، مبسَّط في طريقة تناوله وطرحه، يتوجه لجمهور عام متنوع الاهتمامات، متباين في مستوياته العلمية، يهتم بتوصيل المعرفة لهم من خلال أسلوب مبسط وواضح، ولغة تفتقد إلى صفة التعالي على القراء أو التقعر أو الغرابة، فيها مبدأ الوضوح والمعاصرة والملاءمة والجاذبية والاختصار والمرونة والقابلية للتطور، يناقش الأفكار، ويعرض النتائج التي تحقق فائدة للناس، وهو لا يهتم بالأساليب، بل يعرض النتائج بأسلوب سلس، والأهم من ذلك أن يحافظ على لغة العلم ويعرضها في تشويق وجاذبية.

عربياً، وحسب الإحصائيات الأخيرة، يكفي أن نعلم أن عدد المجلات العلمية الجادة التي يتم توزيعها في الوطن العربي بهدف التثقيف العلمي، لا يتجاوز 15مجلة ورقية، وأن عدد المواقع الإلكترونية العربية التي تهدف للتثقيف العلمي، لا يتجاوز 40موقعاً، مما يعني وجود مشكلة كبيرة في الناحية الكمية، بالإضافة للمشكلة النوعية في كفاءة المحرر العلمي.

كما أن وسائل الإعلام العربية جعلت شرائح كثيرة من المجتمع تهتم بمتابعة أخبار اللاعبين ومتابعة أخبار الفنانين، من خلال حجم تغطية الأحداث الرياضية والفنية، وهو يفوق بمراحل حجم تغطية الأنشطة الأخرى بما فيها الأنشطة العلمية، وهو دليل على سطوة وسائل الإعلام وقدرتها على توجيه الجماهير والتحكم في رغباتها.

ينبغي الاعتراف أيضاً بأن هذا الإعلام العلمي ما زال يفتقد الكثير من خصائصه كعلم وحرفة، إضافة إلى وجوده في "بيئة علمية" طاردة للعلم، وبيئة إعلامية لا تجيد توصيل الرسالة العلمية بشكلها المبسط والمشوق، لأن طبيعة المعلومة العلمية تكون خطيرة عندما تنتقل من المتخصص إلى العامة، وهذا يتطلب حنكة وخبرة إعلاميه كبيرة من خلال تسلح الإعلامي بذخيرة علميه واسعة النطاق، ليتسنى له التعبير الدقيق عن الحدث العلمي، بعيداً عن العشوائية الإعلامية التي قد تؤدي إلى بلبلة شعبية تؤرق الشارع تماماً، كما حدث مع انتشار الأمراض العالمية وأبرزها (فيروس الكورونا)؛ حيث أثارت الرعب بين الجمهور بشكل واضح.

وبشكل عام، هناك نقص في الكوادر الإعلامية المتخصصة في مجال العلوم، وضعف في المهارة الإعلامية لتوصيل المادة الإعلامية بشكل مشوق، لأن مشكلة الإعلام العربي، كما يرى البعض، تتجسد في عدم قدرته على تقديم العلوم بشكل مبسط ومشوق، فقد ساهم في خلق الغموض والملل وتكريسهما في مدارك المتلقي، ذلك لأن الملل لا ينسحب على المختصين من ممارسيه، وإنما إلى غير المختص الذي يجد فيه جهودا فارغة لا طائل من ورائها! لأن الإشكالية، كما نراها، هي قضية غموض المادة العلمية، حتى لو سلمنا جدلًا باستيعاب الإعلامي للمادة التي ينقلها فإنَّه سيجمع بالضرورة بين اختصاصين؛ أحدهما: يمثل مضمون المادة المنقولة من المختص إلى الجمهور، والآخر: هو الخطاب الإعلامي وتقنياته التي تتطلب جهدًا لا يقل عن الأول في تحصيله، وهنا تكمن المعضلة الكبرى للإعلام العلمي؛ وهي الجمع بين أمرين شبه متنافرين، حيث الإجادة في أحدهما تقتضي الإخلال بالآخر! وكما نقول دائما، فإن مسؤولية نشر الثقافة العلمية، لا تتعلق بأجهزة الإعلام فقط، وإنما هي أيضاً مسؤولية مؤسسات الأسرة والتعليم والثقافة والجامعات ودور النشر والعلماء، مثلما هي مسؤولية وسائل الإعلام في خلق رأي علمي وإعلامي قادر على تغيير نظرة مجتمعاتنا العربية للعلم، وتنشئة المواطن على أسلوب التفكير العلمي في جميع مجالات الحياة اليومية. الإعلام العلمي ليس ترفاً فكرياً، بل هو الطريق إلى المستقبل، وتقديس أبجديات العلم ونتائجه الإنسانية، كفيلٌ بمحو أمية الخرافة، وأساطير الأوهام المريضة، التي صنعت لنا إنساناً كسولاً يميل إلى البهتان والترهات والتهاويل والأساطير وخرافات الهراء؛ كالأبراج والتنجيم، مثلما صنعت لنا الخرافة دولا معاقة في الرؤية والتعليم والعلم. فهل نستغرب بعد ذلك أن نرى في دولنا ومجتمعاتنا حروباً داحسيه وغبراوية ضد العلم ورجاله؟! وأن نرى (حدوة الحصان) و(الخرزة البيضاء) تعلق في غرف ومداخل بيوت العربان لطرد الشيطان والحسد وجلب الحظ السعيد؟!!

بالفصيح، الرسالة الإعلامية العلمية تتطلب اللجوء إلى التبسيط العلمي في ظل التأويل توخيا لنقل أحسن عناصر المعرفة بأبسط لغة إعلامية ،لأن واقع الإعلام العلمي يعيش ازمه أمراض حقيقية، فالثقافة العلمية الشعبية تعاني من نقص فيتامين الوعي، والمحرر العلمي مصاب بقصر النظر، ومتلازمة العين الجافة، والفصام بين التخصص والمهنة، ورجل العلم يعيش ازمه العقل الباطن، وعقدة المصطلحات العلمية النظرية المجردة ،حتى وصل الأمر أن نرى خبيرا يتحدث للعامة حوال ظواهر الطبيعة بلغة الرياضيات حيث تبسيط المقادير المثلثية من خلال تطبيق المتطابقات المثلثية!، ونرى آخر يتحدث للفلاحين بأسمدة الكومبست والنيتروجين والبوفين البلاس، فلا نرى صور توضيحية او رسومات او ألوان إرشادية، كأننا في قاعات امتحانات ومراكز بحوث علمية، وثرثارات في مؤتمرات علمية. وصدق من قال: الوقاية الإعلامية خير من العلاج الطبي!

أزعجني حلم الأمس وكوابيسه: أينشتاين في الإعلام يحدثنا عن الفرق بين النظرية النسبية وطريقة عمل الفول المدمس!

□ استاذ دكتور